

2006

تأهيل المجالات الحضرية وانعكاساته على التنمية الترابية

ألفة الحاج علي
كلية الآداب سايس، فاس، المغرب

محمد حزوي
كلية الآداب سايس، فاس، المغرب

Follow this and additional works at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/dirassat>

 Part of the [Geography Commons](#)

Recommended Citation

"تأهيل المجالات الحضرية وانعكاساته على التنمية الترابية and الحاج علي, ألفة (2006) "حزوي, محمد (2006) "تأهيل المجالات الحضرية وانعكاساته على التنمية الترابية and الحاج علي, ألفة. 12 : No. 12 , Article 8.

Available at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/dirassat/vol12/iss12/8>

This Article is brought to you for free and open access by Arab Journals Platform. It has been accepted for inclusion in Dirassat by an authorized editor. The journal is hosted on [Digital Commons](#), an Elsevier platform. For more information, please contact rakan@aarj.edu.jo, marah@aarj.edu.jo, u.murad@aarj.edu.jo.

تأهيل المجالات الحضريّة وانعكاساته على التنمية الترابية

Cover Page Footnote

أساتذة باحثين بمختبر الدراسات الجغرافيا والتهيئة، كلية الآداب سايس فاس-1

تأهيل المجالات الحضرية وانعكاساته على التنمية الترابية

ألفة حاج علي - محمد حزوي (1)

تقديم عام :

خلال العقدين الأخيرين شاع تداول مجموعة من المصطلحات الجديدة، أغنت مختلف الحقول المعرفية عموماً والجغرافيا خصوصاً، ونخص بالذكر هنا على سبيل المثال لا الحصر التنمية المستدامة والتنمية الترابية والحكامة والتأهيل... الخ. وتعتبر هذه المصطلحات ترجمة لنظيراتها في اللغات الأخرى وتعكس نوعية الاجتهادات التي يقوم بها مجموعة من الباحثين لمواكبة التطورات التي تشهدها الأبحاث بشتى الميادين الفكرية والعلمية سواء على المستوى الوطني أو الدولي.

في هذا السياق يندرج هذا المقال الذي سيحاول تسليط الضوء على هذه المصطلحات وعلاقتها بالدراسات المرتبطة بالجغرافيا والتنمية الترابية خاصة على مستوى المجالات الحضرية لما أصبح لهذه الأخيرة من مؤهلات وما تطرحه من تحديات. فمنذ أن وقع المغرب على اتفاقية الشراكة مع أوروبا، أضحت مصطلح إعادة التأهيل على لسان كل المسؤولين والمهنيين وأرباب المقاولات، غير أن هذا المفهوم سرعان ما تعدى النظرة القطاعية ليصبح شمولياً وبهم جميع مكونات المجال انطلاقاً من أدنى المستويات الترابية إلى أعلاها.

وتشكل المجالات الحضرية على المستوى الوطني حجر الزاوية في مسلسل إعادة التأهيل لكونها أصبحت مرتكزا للثقل الاقتصادي والاجتماعي والتنظيمي. فتأهيلها أضحت أمراً ضرورياً حتى تصبح مجالات تنافسية قادرة على جلب الاستثمارات وتحقيق الدينامية الاقتصادية المطلوبة دون الإخلال بالتوازنات الاجتماعية والبيئية من جهة، وريح رهان الانفتاح والعولمة واحتواء سلبياتهما من جهة أخرى، وهذا يعني تحقيق تنمية ترابية مندمجة تستجيب لشروط ومرتكزات التنمية المستدامة.

انطلاقاً من هذا التصور يمكننا أن نتساءل عن موقع التنمية الترابية ضمن المفهوم العام للتنمية المستدامة؟ وكيف يمكن لتأهيل المجالات الحضرية الإسهام في خلق تنمية

(1) أساتذة باحثين بمختبر الدراسات الجغرافيا والتهيئة، كلية الآداب سايس - فاس ص.ب. 59.

ترايبية عادلة ومندمجة تراعي مختلف الترابطات الترابية والزمنية؟ وكيف يمكن للباحث الجغرافي أن يسهم في تحقيق هذه الغايات موظفاً في ذلك إمكاناته العلمية وتجاربه الميدانية؟

إن مقارنة هذه الإشكالية تقتضي أولاً تقديم تعريف موجز لبعض المفاهيم التي سنعتمدها خلال دارستنا هذه ونخص بالذكر :

- التنمية المستدامة، فانطلاقاً من تقرير برونتلاند لسنة 1987، يعني هذا المفهوم ضمان وتوفير حاجيات الوقت الحاضر دون الإخلال أو الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على الوفاء بحاجياتها(2). ويقتضي هذا المعنى التنظيري التوفيق بين التطورات الاقتصادية والتوازنات البيئية ومتطلبات التنمية الاجتماعية مع التأكيد على ضرورة تبني تدبير - حكمة - جيد وواقعي يسهم في إرساء قواعد تنمية عادلة.

- أما مفهوم التنمية الترابية، فيعني تحقيق وتجسيد أهداف وركائز التنمية المستدامة ذات البعد الكوني على مستوى مجال ترابي قد يكون وطنياً أو جهوياً أو محلياً.

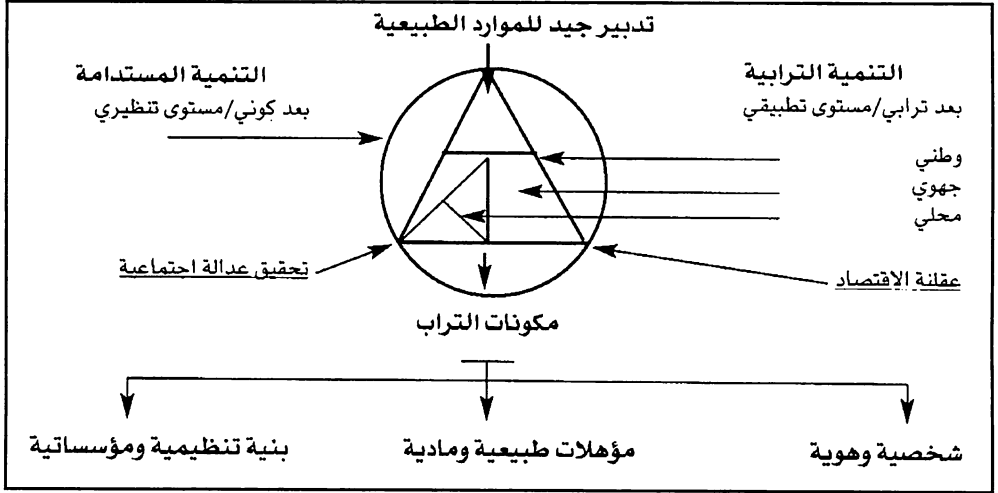
- في حين يبقى مصطلح التأهيل جد مرناً ومتعدد الاستعمالات، فهو يتكيف مع طبيعة البحث وتخصص كل باحث، وبما أن التأهيل لا يمكن أن ينطلق من عدم، فهو يقتضي التوفر على بنية يمكن الارتكاز والاعتماد عليها. فالتأهيل قد يعني تدارك الخلل وسد العجز والخصائص أو تحديث قطاعات معينة من أجل الرفع من مردوديتها وقدرتها على المنافسة أو المحافظة ورد الاعتبار... الخ. والهدف من التأهيل هو جعل كل منظومة تستجيب للحاجيات الآنية وقادرة على مواجهة التحديات المستقبلية.

إن مضمون هذه المصطلحات الثلاثة يصب في اتجاه واحد هو توفير إطار جيد للحياة يأخذ بعين الاعتبار الترابط الزمني (الحاضر والمستقبل) والترابك الترابي (تداخل المستويات الترابية) وهذا ما يمكن أن نعبر عنه بهذا الشكل التوضيحي :

(2) - Cahier du GEMDEV : "Développement durable : enjeux, regards et perspectives", Paris, Avril 2002, p.6.
<https://digitalcommons.aaru.edu.jo/dirassat/vol12/iss12/8>

أبعاد ومرتكزات التنمية المستدامة

شكل رقم 1 :



انطلاقاً من هذا الشكل، يتضح أن التنمية المستدامة هي عبارة عن مجموعة من المبادئ والتصورات ذات بعد كوني، انبثقت أساساً عن المحافل والمنتديات الدولية كمؤتمرات ستوكهولم وريو دي جانيرو (مذكرة 21) وجوهانسبورغ... الخ. أما ثوابتها فهي نظرية ويمكن إجمالها في :

- عقلنة الاقتصاد؛
- تدبير جيد للموارد البشرية؛
- تحقيق عدالة اجتماعية.

غير أن هذه النظريات والأفكار تبقى غير سليمة وفعاليتها محدودة إذا لم يتم تطبيقها وتحقيقتها على مجالات ترابية محددة، ومن ثم يستمد مفهوم التنمية الترابية مشروعيته. فقد أثبتت الدراسات (التجربة) أنه كلما كانت أهداف التنمية الترابية مبرمجة زمنياً وتهم مجالات محددة ترابياً، إما جهوية أو محلية، إلا وكانت الاستجابة إيجابية وذات أبعاد تنمية مهمة. وما عمليات اللامركزية ومنح الاستقلالية والمسؤولية للجهات والمقاطعات بالبلدان المتقدمة والشروع في تطبيق مذكرات 21 المحلية إلا دليل على دعم النهج التشاوري والتشاركي من أجل الإسراع بتنفيذ المخططات العملية التي تشكل القاعدة الأساسية للتنمية الترابية.

وتشكل المستويات الترابية، خصوصاً منها ذات البعد المحلي، المجال الواقعي

والتطبيقي لتدخلات المنتخبين والفاعلين والمهنيين وكذلك الباحثين والمهتمين بقضايا المجال الترابي، ونخص بالذكر هنا الباحثين في العلوم الإنسانية وفي مقدمتهم الجغرافيين. فموقع هذه الفئة الأخيرة ومؤهلاتها يخولان لها إمكانية ملاحظة وتتبع تفاعلات الإنسان مع المجال وتقييم مختلف النتائج والإنعكاسات وبلورة حلول واقعية وعملية يمكن تطبيقها والإسهام بها في تسريع وثيرة التنمية طبقا لمختلف المستويات الترابية محلية كانت أو جهوية أو وطنية. فالدراسات التي همت مثلا المخطط الوطني لإعداد التراب والمخططات المحلية للإسكان والتنمية الحضرية⁽³⁾ والمخططات التوجيهية للتهيئة والتعمير وتصاميم التهيئة ومذكرات 21 المحلية... الخ، تعتبر أحد الميادين التي أبان فيها الجغرافيون عن كفاءتهم العالية وتجسيد معارفهم على المستوى التطبيقي خصوصا عندما يكون المجال الترابي محددًا والأهداف المتوخاة من الدراسة مبرمجة مسبقا. ولهذا الغاية سنورد على سبيل المثال لا الحصر حصيلة أعمال مجموعة العمل المصغرة حول «الإدماج الحضري والاجتماعي للأحياء الأقل تجهيزا بأكادير» كتجربة تشاركية وتطبيقية لمضمون وأهداف مذكرات 21 المحلية المتعلقة أساسا بتطوير البيئة والتنمية المستدامة في الوسط الحضري والتي تسهر على إنجازها كل من وزارة إعداد التراب الوطني والماء والبيئة وكذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي⁽⁴⁾.

غير أن نجاح هذه المقاربة الترابية يبقى رهين بحصر مفهوم التراب، فحسب مجموعة من الجغرافيين، فإن هذا الأخير يمكن تحديده وفقا لمعايير وأبعاد مترابطة ومتكاملة نوردتها كالتالي :

البعد الأول : ويتعلق الأمر بمعيار الهوية أو الانتساب إلى مجال أو تراب معين، فالتراب عادة ما يعني مجالا يجمل اسما وله حدودا ويتوفر على تاريخ أو ثقافة أو تراث يستعمله المنتسب إليه كمرجعية للكشف عن هويته أو تحديد انتمائه. فالتراب هو مجال يحمل بصمات لتمثلات وممارسات الساكنة القاطنة به أو المنتمية إليه .

البعد الثاني : وهو المعيار المادي، ويشمل كل المؤهلات الطبيعية والبنيات التجهيزية المكتسبة عن طريق التهيئة والتي يمكنها أن تسهم في خلق دينامية تنموية بمجال ترابي معين.

(3) أنجز «المخطط المحلي للإسكان والتنمية الحضرية بفاس» فريق من الأساتذة الباحثين من شعبة الجغرافيا بكلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس - فاس سنة 2002.

(4) شارك في مجموعة العمل المصغرة وإعداد حصيلة أعمالها فريق من الأساتذة الباحثين من شعبة الجغرافيا بكلية الآداب والعلوم الإنسانية ابن زهر - أكادير (2003 - 2004).

البعد الثالث : وهو معيار تنظيمي يتشكل من تلك القوانين والهيكلية الإدارية والمؤسسية التي تحكم وتنظم المجال. وغالبا ما تراعى في هذا التنظيم علاقات التراتبية والهيمنة أو التكامل أو التضامن(5).

تداخل وتكامل هذه المعايير يعطي لمفهوم التراب معنى ويجعل منه الإطار الأمثل لتطبيق أهداف ومرتكزات التنمية المستدامة بكل من الواسطين القروي والحضري. غير أن هذا الأخير، ونظرا للتحويلات التي شهدتها المجتمع المغربي خلال السنين الأخيرة، أصبح هو المعول عليه لتحقيق إقلاع تموي شامل يثمن المكتسبات ويرفع التحديات.

1 - المجالات الحضرية كإطار ترابي لتجسيد أهداف التنمية المستدامة

تعتبر المجالات الحضرية حاليا ترابا محليا متميزا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة نظرا للمؤهلات البشرية والاقتصادية والتنظيمية التي أصبحت تتوفر عليها. فساكنة المغرب أضحت حضرية بنسبة 51.6% حسب إحصاء 1994 ويتوقع أن تصل هذه النسبة إلى 60% في غضون 2010، أضف إلى ذلك التركيز القوي والمتميز للبنى الاقتصادية والاجتماعية والإدارية بالحواضر الكبرى، وهذا ما جعلها تشكل مراكزا للتأطير والهيكلية والتحديث والإشعاع بدون منازع.

غير أن هذه المجالات الحضرية، وانطلاقا من تشخيص عدة دراسات وبحوث في العلوم الإنسانية والاقتصادية، أضحت تعاني من أزمة على كل المستويات. وهذا ما أثر سلبا على بلوغها تلك الطفرة التنموية التي لطالما انتظرتها مختلف الشرائح الاجتماعية من أجل إيقاف النزيف والحد من التدهور اللذين أصابا مختلف مكونات المشهد الحضري.

لذا فإن تحقيق تنمية حضرية مندمجة أصبح رهينا بتعجيل مسلسل تأهيل هذه المجالات وهذا يقتضي :

- تشخيص واقع هذه المدن لإبراز مؤهلاتها وكذلك رصد حاجياتها في مختلف الميادين أو القطاعات، سواء السكنية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو البيئية. وذلك قصد تقييم وضعيتها ورصد نسب الفائض والخصاص بها، من أجل بلورة مخططات عملية ووقائية تسمح بالتدخل حسب الأولويات والإمكانيات وفقا لبرامج زمنية محددة.

- كما يقتضي التأهيل كذلك الالتزام بمراحل وشروط تتلخص في ضرورة :

(5) - LARGANIER (R), BRUNO (V), ZUINDEAU (B) - 2002 : "Le développement durable face au territoire éléments pour une recherche pluridisciplinaire". Reueve Développement durable et Territoire.

- التحسيس بأهمية وعمق القضايا الشائكة (السكن العشوائي، التلوث، تدهور الغابة...) عن طريق تنظيم لقاءات صحفية وإعداد برامج سمعية بصرية والقيام بندوات... الخ؛
- تحيين القوانين القائمة وتشريع أخرى جديدة، مواكبة لروح العصر، بشكل تشاوري مع كل الفاعلين في قضايا الشأن الحضري؛
- تأطير ومواكبة مراحل التأهيل عن طريق السماح بمرحلة انتقالية وتوفير الخبرة والمساعدة التقنية بالمجان وعند الضرورة بمقابل رمزي، إضافة إلى إحداث صناديق للقروض بفوائد مشجعة؛
- تقييم المراحل المبرمجة لتحديد نسبة النجاح والبحث عن أسباب التعثر؛
- ثم في مرحلة أخيرة تفعيل القوانين قصد المحاسبة والزجر.

إن تشخيص واقع المدن المغربية أبان وبالملموس عن عمق الأزمة التي تتخبط فيها والتي ستزداد استفحالا إذا لم يتم تداركها بسبب التزايد الديمغرافي والانفجار العمراني وتضخم المشاكل القطاعية، ناهيك عن الإكراهات الخارجية التي تطرحها اتفاقيات الشراكة والتبادل الحر، وهذا ما يستدعي التعجيل بفتح أورش التأهيل ورصد كل الإمكانيات الضرورية لتحقيق نجاحها.

2 - أورش التأهيل بالمجالات الحضرية وانعكاساتها على التنمية الترابية

لم يعد التأهيل أمرا اختياريا أو حكرا على قطاع دون آخر، بل أضحت كل مكونات المنظومة الحضرية مطالبة بالرهان عليه من أجل تدارك العجز والخصائص المتراكم في عدة مجالات، وكذلك الرفع من إيقاع تحديث مختلف القطاعات لتحسين المردودية والقدرة على المنافسة وجلب الاستثمارات دون الإخلال بقيم وأهداف التنمية المستدامة. ولتحقيق هذه الأهداف وإنجاح مسلسل التأهيل، يتوجب فتح أورش آنية ومستعجلة تهم أساسا المستويات التالية :

- على المستوى السياسي والإداري، يقتضي التأهيل ترسيخ سياسة القرب والمواطنة ودمقرطة الهياكل والمؤسسات المنتخبة وتحديث الإدارة. كما يتطلب الأمر إشراك المواطنين والإنصات إلى مطالبهم وتلبية حاجياتهم والعمل على إدماجهم في كل العمليات التي تهم واقعهم اليومي والمستقبلي؛

- على المستوى المجالي والعمراني، يقتضي التأهيل إرساء قواعد الشراكة بين كل

والتحسيس وكذلك النجاعة والفعالية والمحاسبة والزجر من أجل الحد من الفوضى والعشوائية؛

- على المستوى الاقتصادي، يقتضي التأهيل تحديث المؤسسات الإنتاجية على كل المستويات وانخراط الجمعيات المهنية والفاعلين الاقتصاديين في بلورة مشاريع التنمية المحلية، وكذلك العمل على توفير الشروط الضرورية لجلب الاستثمار وخلق فرص الشغل؛

- على المستوى الاجتماعي، يقتضي التأهيل تحقيق العدالة في الحقوق والواجبات بين مختلف الشرائح الاجتماعية وإشراك واستشارة جميع فعاليات المجتمع المدني عند بلورة المشاريع التي تهم التنمية البشرية؛

- على المستوى البيئي، يقتضي التأهيل الحد من الأنانية، سواء لدى الأفراد أو المؤسسات، وترجيح كفة المصلحة الجماعية وتفعيل دور الجمعيات البيئية محليا وجهويا، إضافة إلى ضرورة تطبيق القوانين لحماية مختلف مكونات البيئة والحد من المخالفات.

في نهاية المطاف، فالهدف من التأهيل هو الوصول إلى تسيير وتديير محلي تشاركي وتشاوري؛ أي التوصل إلى خلق شراكة بين كل الفاعلين في المجالات الحضرية سواء تعلق الأمر بالدولة أو الجماعات المحلية أو المؤسسات العمومية والشبه عمومية أو القطاع الخاص أو الجامعات ومعاهد البحث العلمي أو مكونات المجتمع المدني، فبلوغ حكمة حضرية فعالة وجيدة، تركز على الخصوصيات الترابية المحلية، تعتبر من بين أهداف التأهيل لبلورة مشروع حضري منسجم ومتكامل⁽⁶⁾، يستجيب في نفس الوقت لتطلعات الفعاليات المحلية ومختلف الشرائح الاجتماعية ويخضع لضوابط تراعي الأولويات والإمكانيات المتوفرة.

3 - المشروع الحضري والمستويات الترابية للتنمية الترابية

يعتبر المشروع الحضري تصورا وتخطيطا شاملا لمستقبل المدينة، لذا يجب أن تتخرط في إعدادة وتطبيقه كل الجهات الفاعلة في التراب الحضري مراعية في عمليات إنجازه الأولويات والإمكانيات وكذلك مختلف الترابطات الزمنية والترابية. وانطلاقا من هذا التعريف، فإن الأهداف الأساسية للمشروع الحضري يمكن أن تحدد بشكل تراتبي وفقا للمستويات التالية :

(6) حول هذه المسألة أنظر محمد بنعتو 2004 : «أكادير : المشروع الحضري والحكمة المحلية» ضمن حسن بنحليمة ومحمد بنعتو : مدينة أكادير الكبرى الذاكرة وتحديات المستقبل، أكادير 275 ص : انظر ص : 43 - 56.

مستويات التنمية الترابية

شكل رقم 2:



انطلاقا من هذا الشكل، فإن التصور العام لأهداف المشروع الحضري تندرج انطلاقا من المستوى المحلي حتى المستوى الدولي، وهذا يعكس مدى أهمية الترابط الترابي والزمني الذي يؤطر مختلف هذه الأهداف وكذلك نتائجها وانعكاساتها آنيا ومستقبليا على كل المستويات الترابية :

- فعلى المستوى المحلي، يهدف المشروع الحضري إلى تحقيق الاندماج الاجتماعي وضمان تنمية اقتصادية متوازنة وواقعية تسمح بعقلنة استغلال الموارد الطبيعية وكذلك حماية مكونات البيئة. كما ينبغي أن يفضي المشروع إلى ضمان تخطيط حضري جيد ومنسجم مع تاريخ وتقاليد وخصوصيات المناطق المحلية والجهوية. بعبارة أخرى فالهدف من المشروع الحضري هو تحقيق مفهوم مدينة للجميع تستفيد من عائداتها وقيمتها المضافة كل الشرائح الاجتماعية بدون تمييز أو إقصاء.

- على المستوى الجهوي، يقتضي المشروع إدماج المحيط الضاحوي للمدينة في مختلف البرامج التنموية والعمل على الحد من هيمنة الأقطاب الكبرى على المراكز المتوسطة والصغرى وتشجيع الشراكة والتعاون بدل التنافس والاستقطاب بين مختلف المجالات الحضرية. كما ينبغي أن يعمل على تثمين المؤهلات المحلية والجهوية وتشجيع العمل في إطار شراكات للرفع من القدرات التنموية وجعل القطب الجهوي قاطرة للتنمية والإشعاع المحلي والجهوي ولما لا الوطني.

- على المستوى الوطني، فإن الغاية من المشروع هي العمل على فتح قنوات للتعاون والشراكة وتبادل الخبرات بين الأقطاب الحضرية الكبرى، وكذلك الانفتاح على التجارب الناجحة قصد الاستفادة منها والعمل على تكييفها محليا ربحا للوقت وترشيحا للإمكانيات، إضافة إلى ضرورة اندماج مكونات المشروع في سياسة إعداد التراب ومخططات التنمية الجهوية والوطنية.

- على المستوى الدولي: ينبغي للمشروع أن يعمل على احتواء سلبيات العولمة ومخاطر تحرير التجارة العالمية وفي نفس الوقت الاستفادة من الانفتاح الخارجي بغية الانخراط في شبكة المدن العالمية من أجل التصنيف والترتيب والتوأمة قصد التعريف بالمؤهلات وجلب الاستثمارات والعمل على تشجيع السياحة.

هذه هي أهم عناصر ومكونات المشروع الحضري التي يمكن اقتراحها على الباحثين والمهتمين بقضايا المدينة المغربية قصد تنقيحها وإغنائها وجعلها قابلة للتنفيذ خصوصا وأنها لا تتعارض مع أهداف وأسس مذكرة 21 المحلية والتي تشكل قاعدة لتحقيق تنمية ترابية حضرية مندمجة ومستدامة.

4 - مذكرة 21 لأكادير: تجربة عملية لتحقيق التنمية الترابية المحلية

تعتبر مذكرة 21 إحدى أدوات العمل المنبثقة من توصيات قمة الأرض التي انعقدت بـ

الحضرية بإشراك وتشاور بين الجماعة المحلية ومختلف المهتمين بقضايا الشأن الحضري بغية بلورة تخطيط استراتيجي توافقي للمدينة يسمح من جهة بإبراز مؤهلاتها المحلية والرفع من قدراتها الذاتية (الانتاجية والاستقطابية والتجهيزية... الخ) ومن جهة أخرى بإعداد مخططات عملية تساعد على تجاوز العوائق والإكراهات وتستشرق الآفاق المستقبلية.

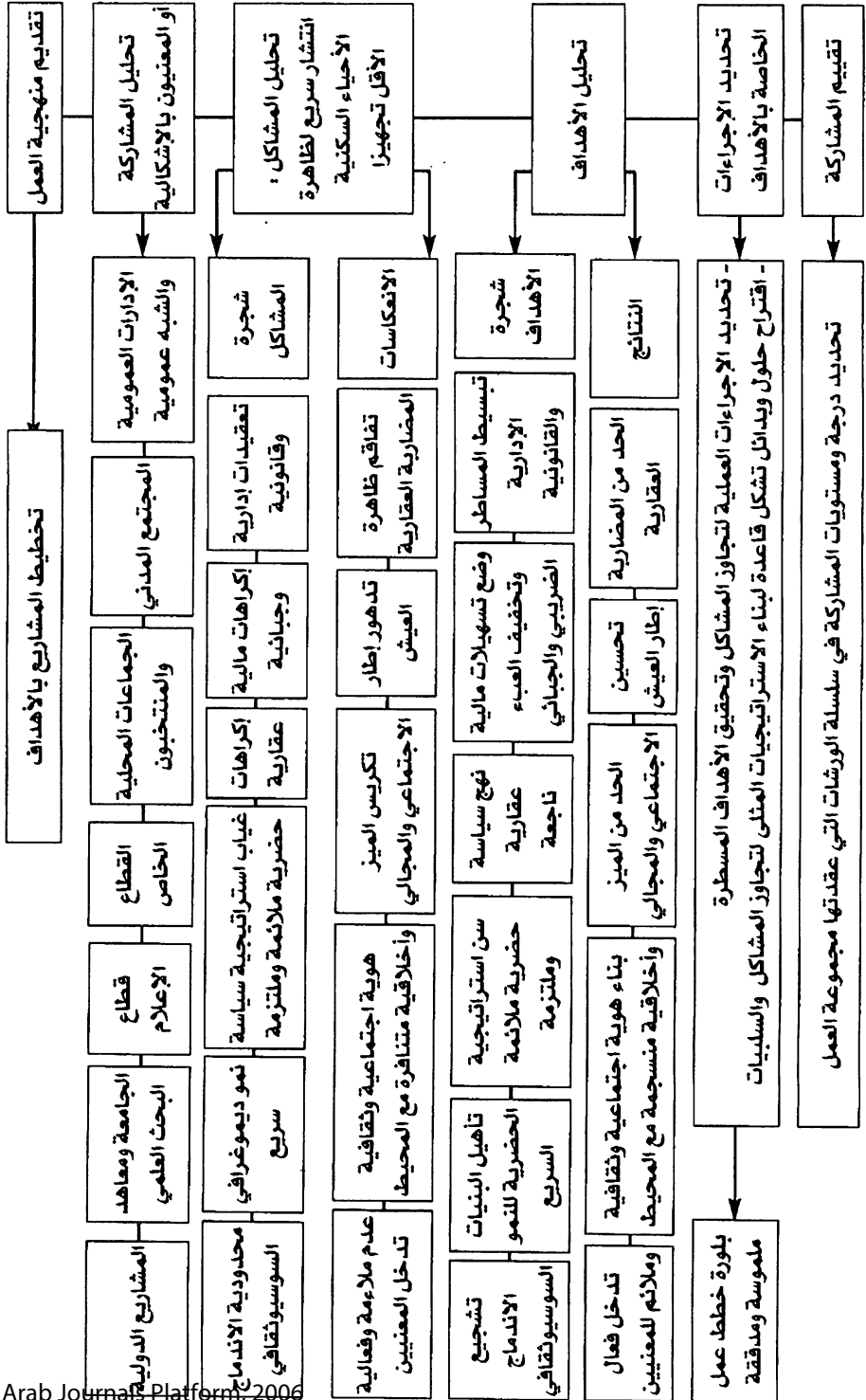
ونظرا للأهمية التي أصبحت تحظى به مذكرات 21 المحلية على المستوى العالمي، ووعيا من الجهات المسؤولة من إعداد وتدبير التراب الوطني بدور هذه المذكرة في تفعيل الحوار والشراكة بين مختلف الفاعلين على الصعيد المحلي وكذلك الرقي بالحكومة الحضرية، تم الشروع في إنجاز برنامج مذكرة 21 بثلاثة مدن كبرى هي مكناس ومراكش وأكادير على أن يتم تعميم هذه التجربة على باقي المدن الكبرى مستقبلا بعد احتضانها من طرف الجماعات المحلية.

وحتى تتمكن من إعطاء الباحث الجغرافي فكرة عن هذه الوثيقة التطبيقية لأهداف التنمية المستدامة سنورد كنموذج لذلك وبإيجاز حصيلة أعمال مجموعة العمل المصغرة حول : «الإدماج الحضري والاجتماعي للأحياء الأقل تجهيزا بأكادير⁽⁷⁾». وتعتبر هذه الحصيلة ثمرة لعمل ونقاش مختلف الورشات التي عقدتها مجموعة العمل ما بين أبريل 2003 ويناير 2004 وضمت كل الفعاليات المهمة بواقع ومستقبل المدينة من ممثلي القطاع العمومي وشبه العمومي والقطاع الخاص وكذا المجتمع المدني والإعلام المحلي، إضافة إلى مجموعة من الأساتذة الباحثين خاصة الجغرافيين الذين شاركوا في مختلف ورشات العمل وفي بلورة النتائج النهائية، وتتمحور الوثيقة التي تم إعدادها حول العناصر التالية (انظر شكل رقم 3) :

- تحديد منهجية العمل؛
- تحليل المشاكل؛
- تحليل الأهداف؛
- تحديد الإجراءات الخاصة بالأهداف؛
- تقييم المشاركة.

(7) نتقدم بشكرنا الجزيل للأستاذ محمد بنعتو لتفضله بموافقاتنا بمحتوى تجربة أكادير حول الإدماج الحضري والاجتماعي بالأحياء الأقل تجهيزا بأكادير في إطار أعمال المذكرة 21 المحلية الخاصة بأكادير الكبرى.

شكل رقم 3 مذكرة 21 لأكاذير : الخطاطة المعتمدة لمقاربة الإدماج الحضري والإجتماعي للأحياء الأقل تجهيزا



المصدر : المفتشية الجهوية لإعداد التراب، جهة سوس ماسة درعة (بصرف)

انطلاقاً من هذه الخطاطة التي اعتمدها مجموعة العمل المصغرة لمعالجة إشكالية «الإدماج الحضري والاجتماعي بالأحياء الأقل تجهيزاً بأكادير»، يتضح أن المقاربة المتبناة تتمثل في تخطيط المشاريع بالأهداف (تقديم منهجية العمل)، وهو توجه عملي وواقعي يهدف إلى اختزال الوقت وتحديد الغاية من المشروع من أجل ترتيب الأولويات ورصد الإمكانيات وكذلك وضع مؤشرات تسمح بالتتبع والمراقبة والتقييم.

ولتناول الإشكالية المطروحة بصفة شمولية تم جرد المعنيين بها (تحليل المشاركة أو المعنيين بالإشكالية) سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وبعد التعرف عليهم تم تصنيفهم إلى مجموعة صغرى لتحديد وتحليل علاقتهم بالموضوع واستطلاع انتظاراتهم وتخوفاتهم وكذا نوعية مساهمتهم سواء كانت مادية أو لوجيستية أو بشرية أو تحسيسية... الخ.

بعد هذه المرحلة التقنية انتقل أعضاء مجموعة العمل إلى صياغة المشكل المحوري (تحليل المشاكل) الذي يؤرق بال كل المهتمين بقضايا التعمير والإسكان، ليس فقط بمدينة أكادير ولكن بكل كبريات المدن المغربية، والمتمثل أساساً في: «سبب وانعكاسات الانتشار السريع لظاهرة الأحياء الأقل تجهيزاً». وبعد تشخيص مختلف المشاكل والإكراهات وكذا الآثار المترتبة عنها على مختلف المستويات، عمدت مجموعة العمل إلى تحويل المشكل المركزي إلى هدف عام (تحليل الأهداف) صاغته على الشكل التالي: «إدماج الأحياء الأقل تجهيزاً والحد من انتشارها». ولبلوغ هذه الغاية تم تبني مجموعة من المقترحات تسمح بتجاوز المعوقات المؤسسية والقانونية والمالية والعقارية... الخ والإسهام في تحقيق الإدماج الحضري والثقافي. وحتى تصبح هذه المقترحات ذات فعالية، سعى أعضاء المجموعة إلى تحديد عدد من الإجراءات العملية (تحديد الإجراءات الخاصة بالأهداف) واقتراح بعض الحلول والبدائل في إطار مخطط استراتيجي يتشكل من مجموعة خطط عمل ملموسة ومدققة وقابلة للتنفيذ قد تساعد على تدارك سلبيات الوضعية الحالية وتساهم في إعداد وتخطيط الآفاق المستقبلية.

هذه بصفة عامة هي الخطوط العريضة لحصيلة أعمال مجموعة العمل المصغرة حول «الإدماج الحضري والاجتماعي للأحياء الأقل تجهيزاً بأكادير»، وتدرج أهداف هذه الوثيقة تلقائياً ضمن المنظور الشمولي للمشروع الحضري. فإذا كانت مذكرة 21 تركز أساساً على التنمية وفقاً للإطار المحلي، فإن المشروع الحضري يأخذ بعين الاعتبار مختلف المستويات الترابية نظراً لترابطها وتداخل مشاكلها وكذلك اندماجها في التوجهات العامة لسياسة إعداد التراب.

الخلاصة :

تعتبر التنمية الترابية مقارنة مجالية لتجسيد أهداف ومرتكزات التنمية المستدامة. فإذا كانت هذه الأخيرة تؤسس لمبادئ ونظريات منبثقة عن مؤسسات دولية وذات أبعاد كونية، فإن المجالات الترابية بمختلف مقاييسها تشكل الإطار الأمثل لتحقيق وتطبيق هذه الغايات. والتنمية المستدامة تهدف في عمقها إلى خلق نوع من التوازن بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والإيكولوجية بغية إرساء قواعد تنموية عادلة تستجيب لحاجيات الحاضر والمستقبل دون إفراط أو تفريط. إلا أن تجسيد وتطبيق هذه الأهداف لن يتأتى إلا على مستويات ترابية محددة إما محليا أو جهويا أو وطنيا تسمح بإسهام كل الفاعلين على المستوى الترابي بما فيهم الباحثين الجغرافيين.

غير أن تحقيق تلك التنمية الترابية المنشودة أصبح رهينا بتعجيل مسلسل تأهيل المجالات الحضرية لما أضحت تتوفر عليه هذه الأخيرة من إمكانيات ومؤهلات وما تطرحه كذلك من عوائق وإكراهات. والغاية من هذا التأهيل هو تدارك العجز المتراكم في عدة مجالات وكذلك الرفع من إيقاع تحديث مختلف القطاعات لتحسين المردودية والقدرة على المنافسة دون الإخلال بقيم وأهداف التنمية المستدامة.

وتأهيل المجالات الحضرية لا يعني استتساخ المشاريع التنموية والعمل على تطبيقها محليا دون مراعاة الخصوصيات الترابية، وإنما يهدف إلى بلورة مشروع حضري متكامل يستجيب لتطلعات مكونات المجتمع بتشاور وإشراك كل الفعاليات المحلية سواء في تحضيره أو مناقشته أو تطبيقه (كما هو الشأن بالنسبة لمذكرة 21 المحلية) وذلك وفقا لضوابط تراعي الأولويات والإمكانيات وكذلك الترابطات الزمنية والترابية.

فتأهيل المجالات الحضرية يرمي أولا وأخيرا إلى تحقيق تنمية متوازنة تسمح بالنهوض بكل مكونات المجالات الترابية قصد مواجهة إكراهات وتحديات العولمة والانفتاح الخارجي.

البيبلوغرافيا :

- الأسعد محمد 1999 : البيئة والتنمية القروية المستديمة بالمغرب، نماذج في جغرافية الأنظمة الريفية، الدار البيضاء.
- بنعتو محمد 2004 : أكادير : المشروع الحضري والحكامة المحلية، ضمن حسن بنحليمة ومحمد بنعتو «مدينة أكادير الكبرى : الذاكرة وتحديات المستقبل» 275 ص. مطبعة شروق، ص ص : 43 - 56.
- حاج علي ألفة وحزوي محمد : 2004 : تأهيل المدينة المغربية، الرهانات الآنية والمستقبلية، مداخلة بالمنتدى

- الجهوي للمبادرات البيئية بفاس، ولاية فاس بولمان 24 مارس .
- حاج علي ألفة وحزوي محمد، 2003 : وحدة المدينة، رهانات الحاضر وتحديات المستقبل، مداخلة بالملتقى الوطني السابع للباحثين في جغرافية المدن، كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس فاس، أيام 14 و15 و16 أكتوبر.
- ليكر رشيد، 2002 : وحدة المدينة وتطور مفهوم السلطة، منشورات نادي التقارب 21، مطابع افريقيا الشرق - الدار البيضاء.
- وزارة إعداد التراب الوطني والماء والبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المذكرات 21 المحلية لتطوير البيئة والتنمية المستدامة في الوسط الحضري، المنسقية المحلية للبرنامج - أكادير 2004 : « حصيلة أعمال مجموعة العمل المصغرة حول الإدماج الحضري والاجتماعي للأحياء الأقل تجهيزا ».
- Cahier du GEMDEV : "Développement durable : enjeux, regards et perspectives", Paris, Avril 2002.
- GODARD (O), 1999 : "Le développement durable et le devenir des villes. Bonnes intentions et fausses bonnes idées". Futuribles, n° 209, p 29-35.
- HERAN (F), ZUINDEAU (B). 2001 : Développement durable et territoires", numéro thématique, n° 37, Cahiers illinois d'économie et de sociologie, Paris, l'Harmattan.
- LABKER (R), 2000 : "Evaluation de la politique d'aménagement du territoire et de l'urbanisme au Maroc", Revue Marocaine d'Audit et de Développement, numéro de juin.
- LARGANIER (R), BRUNO (V), ZUINDEAU (B). 2002 : "Le développement durable face au territoire : éléments pour une recherche pluridisciplinaire". Revue Développement Durable et Territoire.
- KHARCHAFI (S), 2003 : "Projet urbain de l'agglomération de Fès, une alternative pour le développement urbain", intervention au 7^{ème} colloque national des chercheurs en géographie urbaine, FLSH Saïs-Fès.
- THEYS (J). 2000 "Un nouveau principe d'action pour l'aménagement du territoire? Le développement durable, et la confusion des (bons) sentiments", Note du Centre de Prospective et de Veille Scientifique n° 13 - DRAST-METL.
- ZUINDEAU (B). (dir) 2000 : "Développement durable et territoire", Presses universitaires du septentrion, Villeneuve d'Aseq.